

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.754

6 February 1997

ARABIC

Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والخمسين بعد السبعمئة

المعقودة بقصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سون (جمهورية كوريا)

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٥٤ لمؤتمر نزع السلاح.

ويوجد أمامي على قائمة المتحدثين اليوم السادة ممثلو أسبانيا والجمهورية العربية السورية وكندا.

وأود قبل أن أعطي الكلمة لأول المتحدثين اليوم أن ابغكم أن جمهورية تنزانيا المتحدة طلبت الاشتراك في أعمالنا في هذه الدورة بصفة مراقب. وأود بموافقتكم أن أطرح هذا الطلب للبت فيه في ختام هذه الجلسة العامة، بدون عقد اجتماع غير رسمي.

والآن، أعطي الكلمة لممثل اسبانيا، السفير مارتينيز مورشيللو.

السيد مارتينيز مورشيللو (أسبانيا) (الكلمة بالأسبانية): السيد الرئيس، أود أن أستهل

كلمتي بتهنئتك وبالتعبير عن سرورنا لتوجيهكم لمؤتمر نزع السلاح. وقد أكدت الجلسات التي عقدت منذ استئناف المؤتمر لأعماله منذ بضعة أسابيع مواهبكم كموجه هامم لأعمالنا بنزاهة ومهارة. كما يود وفد أسبانيا أن يوجه تحياته وتقديره لأمين عام المؤتمر، السيد بتروفسكي. كما نود أن نسجل تقديرنا الذي نتابع به أعمال نائب الأمين العام، السيد بن اسماعيل وأن نوجه اليه امتناننا وتقديرنا.

إن مؤتمر نزع السلاح يجد نفسه مرة أخرى خلال تاريخه في مفترق طرق يتطلب منه اتخاذ قرار له أهميته الحيوية بالنسبة لمستقبله. وقد استكمل مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة المفاوضات بشأن صكين أساسيين في جهد يستهدف مكافحة أسلحة التدمير الشامل، وهي الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية. ونعتقد أنه يتعين على المؤتمر وقد حقق هذه الانجازات أن يواجه بالضرورة مستقبله بنهج مزدوج يتابع فيه مسار العمل الذي يمضي فيه بالفعل ويضيف اليه في ضوء العناصر القائمة أمامه والظروف الدولية التي يعمل فيها. لقد انضمت أسبانيا إلى مؤتمر نزع السلاح مؤخرا فقط، وقد فعلت ذلك في وقت يتعين فيه على المؤتمر أن يخط له مسارا جديدا، مما يدفعني إلى أن أعرض بإيجاز شديد العناصر الرئيسية التي تصلح لأن تكون أساسا لمشاركتنا في أعمال المؤتمر، وبالتالي لسياساتنا داخل المؤتمر. لقد عملنا دائما من منطلق تحديد لنطاق مؤتمر نزع السلاح، بيد أن إعادة وتأكيد ذلك مرارا كثيرة في قاعة فرانكفورت فيتوريا، التي نجتمع فيها الآن، والتي تمثل مصدرا للفخر والتشجيع لأسبانيا، لا تنتقص من مركز المؤتمر كنقطة بدء لازمة ولا غنى عنها لأي عمل سياسي يدخل في نطاق مؤتمر نزع السلاح.

والمؤتمر، كما ذكر في مرات عديدة، هو الهيئة التفاوضية الوحيدة بشأن قضايا نزع السلاح في السياق المؤسسي للأمم المتحدة. ويعني هذا بالنسبة لنا أمرين: أولا، أنه هيئة تفاوضية، ولذلك فإن هدفه الأساسي التفاوض بشأن صكوك قانونية محددة؛ ثانيا، أن هذه المفاوضات تجري في الإطار المؤسسي للأمم المتحدة، وبالتالي تحترم وظائف المداولة واتخاذ القرارات التي تجري في هيئات الأمم المتحدة الأخرى في الظروف العادية. كان ذلك هو تركيب مؤتمر نزع السلاح، ومن ثم تحديده وتميزه، وهو ما أدى بأسبانيا إلى أن تقرر أبوابه طوال سنوات عديدة جدا، بصبر، ولكن أيضا بإصرار عنيد. ويظل ذلك التحديد والسياسات نفسها هو الذي يقوم عليه موقف أسبانيا في المرحلة الحالية من أعمال المؤتمر. لذلك، فإن وفدي يرحب، سيادة الرئيس، بالقرار الذي اتخذته لبدء عقد جلسات عامة غير رسمية بهدف التوصل إلى اتفاقات بشأن

إنشاء لجان مخصصة يمكن أن تشرع في العمل لدراسة مواضيع محددة. ومن هنا يرحب وفدي أيضا بقراركم بشأن متابعة هذه المشاورات وبعملكم في شكل جلسات عامة غير رسمية سوف نبدأها اليوم.

إن موقف وفدي ونحن نستكمل صورة الاتفاق هو كما يلي. إننا ننطلق من رأينا بأنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح، في إطار سياق اتباع نهج متوازن بين الوقائع والقضايا الملحة للبيئة السياسية الراهنة، أن يوجه اهتمامه إلى الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل على حد سواء. وفيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل، يرى وفدي أنها تمثل موضوعا ذا أولوية ويواكب المرحلة الراهنة لنزع السلاح النووي على طريق نزع السلاح العام والكامل. بيد أنه نظرا لأن عملية خفض وتحديد الأسلحة النووية قد أثبتت أنه لا يمكن تحقيق إلزاتها عن طريق المواقف المتطرفة وتحديد مواعيد نهائية صارمة، ولكن من خلال اتخاذ خطوات محددة وتدابير تنطوي بصورة متزايدة على تغييرات نوعية أساسية في القضاء على الأسلحة النووية تدريجيا. وفي رأينا أن أي استراتيجية أخرى مصيرها الفشل. وبالتالي، فإن علينا أن نتناول المسألة النووية بحيث تثمر من الناحية "الواقعية" مع التسليم بأنها عملية سوف تتكشف بالضرورة في مراحل.

لقد اختتم مؤتمر نزع السلاح لتوه مفاوضات معاهدة حظر التجارب النووية بحيث أن النتيجة المنطقية للزخم الذي انطلق هو أن تكون الخطوة التكميلية التالية بالضرورة إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية التي تستخدم في إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وإذا كان التفاوض على مثل هذه المعاهدة هو النتيجة المنطقية لبدء عملية التوقيع والتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، فإن الأفضلية التي نعلقها عليها توصي بها، بل وتفرضها حقيقة أن المؤتمر قد توصل بالفعل إلى اتفاق بشأن ولاية في هذا المجال وأن كل ما هو مطلوب هو إنشاء اللجنة المخصصة المناسبة. ونحن لا نغفل أن التفاوض على معاهدة لها هذا الطابع سيكون محفوفًا بالمصاعب، ويكمن الدليل على ذلك في الصعوبات التي نشأت بالفعل وحالت دون إنشاء اللجنة المخصصة في الماضي. لكنني أعتقد بالمثل أنه لا يمكن أن نغفل أن توقيع معاهدة حظر التجارب النووية لن يكتمل إذا لم نعمل على إيجاد صك قانوني من شأنه أن يحل مشكلة لا بد أنها ستبرز إن عاجلا أو آجلا في المجرى الطبيعي للأحداث، وهي مشكلة سبق لها أن نشأت في الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بامتلاك فائض من المواد الانشطارية.

لقد تحدثنا منذ برهة عن واقعية اختيار موضوع جاهز للتفاوض في هذا المؤتمر. لقد أبرزت نهاية الحرب الباردة في المسائل النووية عدة مشكلات جديدة نشأت بحتمية ويتطلب الأمر بالحاح إيجاد حلول لها. وتتضمن هذه المشكلات على سبيل المثال، أمن المحطات النووية، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وتعزيز نظام الضمانات، الخ. ويجري النظر في كل من هذه المشكلات في المحفل المناسب. وترى أسبانيا أنه ينبغي أن يكون حظر المواد الانشطارية، بسبب خصائصه، مسألة يجب بحثها، باعتبارها ذات أولوية قصوى، داخل مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، توجد هناك في رأي وفدي أولوية بالغة الوضوح تتمثل في الألغام البرية المضادة للأفراد. ولا نرى من الضروري التوقف بالتفصيل عند إعادة سرد السياسة الأسبانية في هذا الصدد، والتي تركزت على ثلاثة عناصر: الالتزام بالمشاركة في الجهود الرامية إلى حظر تلك الأسلحة، وهو التزام يتجلى حاليا في انضمامنا إلى أحدث الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي في هذا الشأن، والذي تتخذ من أجله إجراءات في أسبانيا للتوقيع والتصديق على البروتوكولين الثاني والرابع لاتفاقية الأسلحة اللإنسانية لعام ١٩٨٠، اللذين تم اعتمادهما في نهاية عام ١٩٩٥؛ وثانيا، قرار وقف تصدير الألغام البرية

المضادة للأفراد، حيث تصدرت أسبانيا دائما مكانا رائدا في اتخاذ القرارات الوطنية في هذا الشأن، والذي يجري إدراجه حاليا في أحدث إجراء تم الاتفاق عليه في الاتحاد الأوروبي؛ وأخيرا الاسهام المزدوج في جهود إزالة الألغام، الذي تقدمه أسبانيا عن طريق مشاركتها في أنشطة الاتحاد الأوروبي وبرامج التدريب الثنائية التي تنظمها في مجال إزالة الألغام.

لقد أثيرت في مؤتمر نزع السلاح مسألة ما إذا كان ينبغي لهذه الهيئة أن تشرع في مفاوضات بشأن هذا الموضوع بالنظر إلى المبادرات التي اعتمدت بالفعل خارج هذا المحفل. وحتى الآن عرضت مرارا كثيرة وفي أماكن عديدة أسباب تؤيد هذا الحل أو ذاك. وغني عن القول إن وفدي ينضم إلى الوفود التي تؤيد فكرة أن المؤتمر هو المكان المناسب لإجراء المفاوضات في مجال الألغام. لكن أكثر ما يثير الدهشة هو أنه عندما نسمع الحجج التي تعارض النظر في هذه المسألة في المؤتمر وتؤيد العمليات الأخرى التي استهلت بالفعل، مع مشاطرة العديد من مشاعر القلق التي أعرب عنها في تلك المحافل، نخلص إلى أن تلك الأسباب تجتمع معا لتؤيد فكرة اختيار مؤتمر نزع السلاح. وذلك هو الحال بالنظر إلى الشروط الحتمية الثلاثة التي نعتقد وجوب توافرها إذا أردنا أن يكون العمل الدولي في هذا المجال فعالا. وهذه الشروط قد نتناولها بالتفصيل في وقت لاحق هي التحقق والمرحلة والعالمية. إن خطوة إلى الأمام، تقوم على متطلبات العالمية وتنفيذ الأهداف النهائية المرجوة في مراحل متتابعة ومتدرجة، هي وحدها التي تحظى حاليا بالضمانات اللازمة للتوصل إلى نتائج فعالة وحقيقية، بل وأود أن أضيف، عالمية وعامة في نطاقها. إن مطلب العالمية هذا على وجه التحديد هو الحجة الأساسية التي تؤيد فكرة اختيار مؤتمر نزع السلاح، مما يدفعنا إلى اتخاذ موقف واضح بالمثل تجاه بند آخر من البنود المعروضة على المؤتمر. وأعني بذلك إمكانية توسيع عضوية المؤتمر.

إن حقيقة أن أسبانيا انتظرت بصبر طوال عدة سنوات في ظروف لم تكن سهلة دائما، قبل أن تصبح عضويتها في المؤتمر واقعا فعليا، تعني أننا نحس بشكل خاص باهتمامات البلدان الأخرى التي قدمت مثل هذا الطلب. لذلك، وبصرف النظر عن القرارات التي قد تعتمد في مرحلة ما بشأن مسألة توسيع العضوية، فإننا نؤيد أيضا فكرة وجوب تمكين الوفود المراقبة التي أعربت عن رغبتها في الانضمام لعمل المؤتمر من الاشتراك فيه بطريقة أو بأخرى. وبهذه الطريقة سيتمكن مؤتمر نزع السلاح من استيفاء شرط عالمية التمثيل الذي يتطلبه طابع المؤتمر نفسه.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل أسبانيا على بيانه وعلى ملاحظاته المشجعة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، السيد عرفي.

السيد عرفي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): يسعدني في البداية أن أهنئكم، نيابة عن وفد الجمهورية العربية السورية، على توليكم رئاسة المؤتمر في بداية دورة عام ١٩٩٧، ونحن على قناعة أن حنكتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستكون عوناً لنا في هذه المرحلة الصعبة. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر لسلفكم السفير "دمنسكي" الذي أدار أعمال الجزء الأخير من الدورة السابقة.

السيد الرئيس، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور شبح الحرب الباردة، عاش العالم رعب الحرب النووية بعد أن شاهد هول المأساة، غير المسبوق في التاريخ، التي تعرضت لها مدينتا هيروشيما

وناغازاكي المنكوبتين، وعاد الرعب النووي مرة أخرى يسيطر على العالم أثناء أزمة الصواريخ، وبعد ذلك أثناء مأساة تشيرنوبيل. وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت بوادر أمل، لم يتحقق، بأن العالم قد دخل مرحلة جديدة من تاريخه، مرحلة يسود فيها منطق العدل والسلام على منطق الهيمنة والحرب، مرحلة تهتدي فيها الدول بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة". كما تضاءلت شعوب العالم بأن المرحلة الجديدة من تاريخها ستكون مرحلة القضاء النهائي على جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وبالرغم من أن احتمال حصول مواجهة نووية قد تضاءل، إلا أن الخطر النووي، الشامل والاقليمي، لا زال موجوداً ويهدد مستقبل البشرية، ولن يزول إلا إذا تمت معالجته بشكل شامل وجدي.

إن سورية تؤمن بأن التعامل مع مواضيع نزع السلاح يجب أن يتصف بالشمولية والانصاف، كما أنها تؤمن بأن جميع الخطوات التي تحققت في مجال نزع السلاح لن تحقق الأهداف المرجوة ما لم يتم التوصل إلى نزع شامل للسلاح النووي. من هنا فقد تبنت سورية برنامج العمل الخاص بإزالة الأسلحة النووية الذي قدمته ٢٨ دولة أعضاء في مجموعة ال ٢١ في شهر آب/أغسطس من العام الماضي. فهذا البرنامج يتصف بالشمولية والموضوعية، ويحقق هدف شعوب العالم بالعيش في عالم خال من الأسلحة النووية، وقد وضع في أولوياته اعتماد صك دولي ملزم، في وقت مبكر، يقدم ضمانات غير مشروطة وملزمة قانونياً، لكل الدول غير الحائزة على أسلحة نووية، ضد استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية.

ولقد اعتبرت الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتنافيان عموماً وقواعد القانون الدولي المطبقة في المنازعات المسلحة ولا سيما مبادئ وقواعد القانون الانساني، وأن هناك التزاماً على كل الدول بأن تسعى بنية حسنة إلى مواصلة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل رقابة فعالة وبأن تصل بهذه المفاوضات إلى خاتمتها. لذا نرى أن على مؤتمر نزع السلاح الاستجابة للطلب الذي وجهته الجمعية العامة في قرارها ٤٥/٥١ سين بإنشاء، على أساس من الأولوية، لجنة مخصصة لبدء المفاوضات بشأن برنامج لنزع السلاح النووي. على مراحل، وإزالة الأسلحة النووية في النهاية، وذلك في إطار زمني محدد على النحو الذي دعت إليه الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، وكذلك البرنامج الذي قدمته مجموعة ال ٢١ في الوثيقة CD/1419. ونود هنا أن نعرب عن قلقنا لما يفرض من قيود متنامية على عملية الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة لاستخدام البلدان النامية للطاقة النووية للأغراض السلمية وذلك من خلال فرض نظام رقابة مخصصة على الصادرات مما يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ونرى ضرورة البحث عن آليات تتيح نقل التكنولوجيا والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبالرغم من الألم الذي نشعر به للمعاناة الانسانية التي تسببها الألغام البرية المضادة للأفراد في بعض مناطق العالم التي أسيء فيها استخدام هذه الألغام، إلا أنها تبقى بالنسبة لكثير من الدول سلاحاً مشروعاً للدفاع عن أمنها وحدودها في وجه أسلحة أشد فتكاً. وهنا يحق لنا التساؤل: ما هو الموضوع الذي يجب أن يحظى بالأولوية في مؤتمر نزع السلاح، هل هو الألغام التي ذهب ضحيتها عدة آلاف من القتلى، أم هو السلاح النووي الذي وصفته فتوى محكمة العدل الدولية، بأن قوته التدميرية لا يمكن احتواؤها مكاناً أو زمناً فلديه امكانية تدمير كل حضارة وكل النظام الايكولوجي لهذا الكوكب.

إن إحدى مناطق التوتر في العالم هي الشرق الأوسط، بل لعل هذه المنطقة هي الأكثر تواترا، وقد ساد الأمل في الدول العربية في هذه المنطقة عند انعقاد مؤتمر مدريد، أمل بمستقبل أفضل من الماضي، مستقبل تعود فيه الأراضي المحتلة إلى أصحابها الشرعيين، مستقبل يعم فيه السلام العادل والشامل بدل العدوان والحرب. وبعد مرور ما يقرب من ٦ سنوات على انعقاد مؤتمر مدريد بدأ الأمل يخبو، فإسرائيل تستمر في رفضها للانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتستمر في رفضها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولمبدأ الأرض مقابل السلام الذي قام على أساسه مؤتمر مدريد. وأكثر من ذلك فعملية السلام على المسارين السوري واللبناني مجمدة منذ ما يقرب من عام بسبب تراجع الحكومة الاسرائيلية عن الالتزامات والتعهدات التي توصلت اليها المفاوضات مع الحكومة السابقة. هذه الالتزامات التي لا بد منها من أجل استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى السلام الشامل والعادل الذي تنسحب فيه إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفق قرارات الشرعية الدولية وأسس مؤتمر مدريد، وكذلك من الجنوب اللبناني المحتل والبقاع الغربي وفق قرار مجلس الأمن ٤٢٥، مذكرين بما أعلنه سيادة الرئيس حافظ الأسد من أن السلام خيار استراتيجي لسورية، ويتوقف تحقيقه على التزام الطرف الاسرائيلي بالشرعية الدولية.

إن ما يزيد الأمور تعقيدا وتوترا في الشرق الأوسط هو إصرار إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة الحائزة على السلاح النووي في هذه المنطقة، على الاحتفاظ بترساناتها النووية، ولا بد لنا هنا من أن نعبر عن قلقنا العميق من استمرار البرنامج النووي الاسرائيلي خارج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل، بالرغم من العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تطالبها بذلك مما يشكل تهديدا للأمن الاقليمي وينال من مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار ويشكل خطيرا يهدد أمن المنطقة واستقرارها لا يمكن قبوله. وفي هذا الاطار، نود الإشارة إلى أن ترويج البعض للذرائع الاسرائيلية، غير المنطقية، التي تبرر بها عدم انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار، لا يساعد على حل المشكلة النووية في الشرق الأوسط بل على العكس يزيدها تعقيدا. ومن الغريب أن تعطي إسرائيل الذرائع بالمجان للاحتفاظ بسلاحها النووي بينما تثار الزوايح في حال حصول، أو حتى محاولة حصول، إحدى الدول العربية على أسلحة تقليدية دفاعية مشروعة للدفاع عن أمنها وسلامة أراضيها طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن الجمهورية العربية السورية لم تأل جهدا في يوم من الأيام في تأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح، وذلك انطلاقا من مبادئ سياستها لتعزيز السلام والأمن في العالم وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها عدم استخدام القوة أو التهديد بها واحترام استقلال ووحدة اراضي الدول وحق الشعوب في تقرير المصير وتصفية الاحتلال الأجنبي. وفي هذا الاطار، وضمن المنظور العام لنزع السلاح الكامل والشامل فقد كانت سورية من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار ووقعت عام ١٩٩٢ اتفاقية الضمانات المنبثقة عنها، وأعلنت مرارا أنها تؤيد اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأكثر من ذلك فقد كانت سورية أول من بادر بالاقترح رسميا، في مؤتمر باريس الخاص بالأسلحة الكيميائية عام ١٩٨٩، إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية. ولن تدخر سورية جهدا في إطار مؤتمر نزع السلاح لمعالجة قضايا نزع السلاح وفي مقدمتها الأسلحة النووية لتوفر للأجيال القادمة عالما يسوده السلام والعدل ويعم فيه الرخاء والاستقرار، عالما تنسى فيه الشعوب تلك الفترة الحالكة من تاريخ البشرية التي عرفت الرعب النووي.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير موهر ممثل كندا.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، يسرني أن أشارك في مداولتنا مرة أخرى تحت رئاستكم الماهرة. وأود أن تسمحوا لي بأن أدلي بتعليقين قبل أن أتناول موضوع الألغام البرية بوجه خاص. لقد ألقينا في ٢١ كانون الثاني/يناير ببياننا الشامل الأولي عن المسائل المعروضة على هذه الهيئة وإننا نحیی ونعدم بإخلاص الجهود التي بذلتموها منذ تلك الأيام من أجل مواصلة التقدم استناداً إلى تلك الآراء وسائر الآراء الأخرى.

وفي يوم الثلاثاء الماضي، علقنا مرة أخرى على المجموعة الأولى، "الأسلحة النووية"، وكررنا في تلك الكلمة رأينا بأنه يلزم إنشاء آلية أو آليات لمعالجة قضايا نزع السلاح النووي بواقعية وموضوعية والتفاوض بشأن "قطع" المواد الانشطارية على أساس تقرير شانون، وذلك لكسر الجمود في جهودنا من أجل إيجاد برنامج عمل واقعي في عام ١٩٩٧. ونعتقد بحزم أنه سيتعين عن بلدان رئيسية معينة الاتفاق للتوصل إلى حل وسط في ذلك الشأن، ونحن نشجعكم، سيادة الرئيس، على مواصلة جهودكم الدؤوبة ونرحب بالتأكيد بأي آراء خلاقة وإيجابية أخرى للتحرك إلى الأمام لتحقيق ذلك الغرض. إنه ليس مجرد جهد من جانبنا للتوصل إلى حل وسط من نوع ما: إن رأينا الوطني هو أنه ينبغي بل ويمكن النظر في قضايا نزع السلاح النووي بموضوعية في هذا المحفل.

وفي يوم الثلاثاء، ذكرنا أننا سنعلق على موضوع التركيز الآخر الذي يبرز في مداولتنا، ألا وهو موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد. وبالنظر إلى أنه تم تقديم اقتراح في الجلسة العامة الرسمية يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير، فإننا نود الآن أن نتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل. وكما ذكرت، فإننا أعلننا وجهات نظرنا بشأن المسألة العامة للألغام المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح في بياننا بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير. وتلك الآراء لا تزال قائمة.

غير أن تطورات عديدة، سواء في مؤتمر نزع السلاح أو على هامش المؤتمر، توحى بضرورة الإدلاء ببعض التعليقات الأخرى عند هذه النقطة.

إن النقطة التي تنطلق منها كندا إزاء هذه المسألة واضحة جيداً؛ وهي أن الألغام المضادة للأفراد تشكل كارثة إنسانية واقتصادية يقتل ويشوه بسببها كل سنة آلاف الأبرياء.

وفي رأينا في الاستعمال هو المشكلة، وأنه يتعين بصفة عاجلة تناول مسألة استعمال الألغام المضادة للأفراد.

وكما جاء في استنتاجات الدراسة التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن الفائدة العسكرية للألغام المضادة للأفراد، فإن الألغام نادراً ما كانت تستعمل في المنازعات الحديثة بطريقة سليمة، سواء من جانب جيوش البلدان "المتقدمة" أو جيوش العالم الثالث أو المتمردين.

وهكذا حددت كندا لنفسها هدفا مباشرا: عقد اتفاق ملزم قانونيا في عام ١٩٩٧ يحظر إنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد وحظر استعمالها على وجه الخصوص.

إننا نعمل بدأب مع آخرين للوصول إلى هذه الغاية وقد دعونا كل من يستطيع الانضمام إلينا في آلية - تسمى عملية أوتاوا - الهدف منها جذب أكبر قدر ممكن من الدعم.

إننا، مع عدد متزايد من البلدان من جميع الأقاليم، ملتزمون بهذا النهج السريع. وسيبدأ العمل على هذا المسار خلال أسبوع من الآن في فيينا وسيستمر دون توقف حتى تصل إلى نتيجة ناجحة في وقت لاحق من هذا العام.

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى موضوع مؤتمر نزع السلاح كمحفل لمعالجة هذه القضية. إننا نقدر الذين يرغبون في متابعة دراسة مسألة الألغام المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح؛ ونسلم بأن المؤتمر له نقاط قوة وقدرات فريدة؛ لكننا نرفض أي إحياء بأن الآلية المقبولة الوحيدة التي ينبغي العمل بها.

وقد دعا ١٥٦ بلدا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المجتمع الدولي إلى "أن يتابع بقوة موضوع وضع اتفاق دولي فعال ملزم قانونيا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد بهدف استكمال المفاوضات بأسرع ما يمكن".

ولم يحدد قرار الجمعية العامة المحفل كما لم يقتضي أن يكون الاتفاق "عالميا". وبينما تعتبر العالمية هدفنا النهائي، نعتزف بأن هذا الهدف لا يمكن بلوغه فورا. وأولويتنا الأولى هي وضع قاعدة دولية جديدة ضد هذه الأسلحة. ومتى وضعت هذه القاعدة، سوف نشرع في مهمة تعزيز عالميتها.

كما أن قرار الجمعية العامة لم يحدد أن يكون الاتفاق "قابل للتحقق منه على نحو فعال". ذلك لأنه لا يوجد اعتراف واسع النطاق بأنه يمكن بلوغ التحقق الفعال أو أنه ضروري في حالة الألغام المضادة للأفراد.

وفضلاً عن ذلك، فإننا لا نعتقد أن اتباع نهج طويل باتخاذ خطوة خطوة، يبدأ بحظر عمليات النقل، يتفق مع الإلحاح الإنساني الذي دفع ١٥٦ بلدا إلى التصويت على قرار يدعو إلى حظر كامل.

لقد انخفضت بالفعل عمليات نقل الألغام المضادة للأفراد بشدة على مدى السنوات القليلة الماضية من خلال إجراءات من جانب واحد اتخذتها نحو ٧٠ دولة.

ويوجد نحو ١٠٠ مليون لغم مضاد للأفراد ضمن المخزونات الوطنية ومعظم الدول لديها التكنولوجيا البدائية اللازمة لإنتاج مثل هذه الألغام. ونتيجة لذلك، فإنه حتى مع حظر عمليات النقل يمكن نشر عشرات الملايين من الألغام الجديدة.

وذلك ينقلنا إلى الاقتراح الذي قدمه وفد المملكة المتحدة في الجلسة العامة المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

ولنكن واضحين تماما: إذا كان أعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرون يرغبون في إنشاء لجنة مباشرة ومخصصة للتفاوض على اتفاق دولي فعال ملزم قانونيا لفرض حظر تام على تصدير واستيراد ونقل جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد، فإن كندا لن تعارض ذلك.

وإذا كان أعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرون يخلصون إلى أنه يجب أن يكون ذلك الاتفاق المحدد الذي يتم التفاوض عليه هنا أكثر شمولية في نطاقه، فإننا مستعدون لمناقشة الأمر، وإن كان علينا أن نبدي تحفظات هائلة إزاء إمكانية تحقيق ذلك.

لكن ما يجب أن نؤكد هو أننا نواجه صعوبة كبيرة في قبول التوليفة التي وضعت فيها تلك الفكرة الأساسية التي عرضت في اقتراح المملكة المتحدة؛ فهناك عناصر إضافية فيها نرى أنها مصممة لتصوير منظورا خاصا فيما يتعلق بالجوهر الأوسع والعملية والأولويات المتعلقة بدراسة قضية الألغام المضادة للأفراد لا يتفق مع وجهات نظرنا التي سبق أن وضعناها.

وختاما، اسمحوا لي أن أوضح نقطتين: إذا كانت رغبة هذه الهيئة هي متابعة دراسة قضية الألغام المضادة للأفراد، فإن كندا لن تعارض هذه الرغبة؛ لكننا سنعارض بشدة أية مبادرة لا تدعم أو تكمل العمل الجاري في إطار عملية أوتوا أو تعطل على نحو غير ملائم وضع القاعدة المطلوبة بالحاج ضد الألغام المضادة للأفراد.

وقد جاء في كلمة وزير خارجية كندا، لويد أكسورتي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ما يلي:

"لقد جعلت الحملة ضد الألغام المضادة للأفراد واحدة من أعلى أولوياتي ... وإني أعتقد أن قيمة عملية أوتوا ستحدث عن نفسها: إنها عملية مرنة، مفتوحة وفعالة تعطي نتائج ملموسة وسريعة. عملية تمسك بأمل حقيقي في حظر هذه الأسلحة خلال شهور، وليس خلال أعوام أو عقود. عملية تستجيب للواجب الإنساني للعمل".

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد موهر سفير كندا على بيانه. وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم.

وكما أبلغتكم في بداية هذه الجلسة، سوف أطرح الآن مسألة الطلب الوارد من جمهورية تنزانيا المتحدة للاشتراك في أعمالنا خلال عام ١٩٩٧ لاتخاذ قرار بشأنه. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.482 المعروضة عليكم. فهل لي أن اعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الطلب؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أود قبل فض هذه الجلسة أن أبلغكم بأنني اعتزم خلال ١٥ دقيقة إجراء مشاورات رئاسية مفتوحة في هذا القاعة توفر لها الترجمة الفورية. وتذكرون أنني أعلنت في ختام الجلسة العامة غير الرسمية الثانية، المعقودة يوم الثلاثاء ٤ شباط/فبراير عن عزمي إجراء مشاورات

رئاسية في القاعة الأولى بهدف إجراء مناقشات أكثر تركيزاً وكثافة حول بنود مختارة حظيت بأكبر اهتمام خلال الجلستين العامتين غير الرسميتين، وهي: حظر انتاج المواد الإنشطارية، نزع السلاح النووي، الألغام المضادة للأفراد، وبالطبع أي بنود أخرى عند الاقتضاء، وكذلك حول مشروع جدول الأعمال السنوي لعام ١٩٩٧ بذاته. أما فيما يتعلق بمكان عقد هذه المشاورات الرئاسية المفتوحة فقد قررت، بناءً على طلب بعض الوفود توفير الترجمة الفورية، استخدام قاعة المجلس هذه مع توفير الترجمة الفورية. وكما أبلغت جميع الوفود من خلال منسقي المجموعات الذين اشتركوا في المشاورات الرئاسية التي عقدت بعد ظهر أمس، فإنني اعتزم عقد ثلاث جلسات متتالية للمشاورات الرئاسية المفتوحة، يخصص كل منها لدراسة اتفاقية حظر المواد الانشطارية، أو نزع السلاح النووي أو الألغام البرية المضادة للأفراد وأي بنود أخرى حسب الاقتضاء. وستخصص جلسة هذا الصباح، التي ستبدأ خلال ١٥ دقيقة من الآن، لمناقشة معاهدة لحظر المواد الانشطارية. وستخصص جلسة ثانية في الساعة ١٠/٠٠ يوم الثلاثاء، ١١ شباط/فبراير، للمناقشات حول نزع السلاح النووي. كما ستخصص جلسة ثالثة تعقد في الساعة ١٥/٠٠ في يوم الثلاثاء نفسه، لموضوع الألغام البرية المضادة للأفراد، وستتناول مناقشات الجلسة الثالثة أيضاً، إذا سمح الوقت، بنوداً أخرى حسب الاقتضاء بالإضافة إلى جدول الأعمال بذاته. وبالطبع قد تمديد الجلسات الثلاث المقررة أو تختصر تبعاً للوقت الذي تستغرقه المناقشات. وآمل أن أتمكن في نهاية كل مشاورة من هذه المشاورات الرئاسية المفتوحة، تبعاً لحصيلتها وعلى أساس هذه الحصيلة، من اقتراح الإجراءات اللاحقة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح.

وعلى هذا النحو أعطي الكلمة الآن للسفير دي إيكازا ممثل المكسيك.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): يعرب وفدي لكم، سيادة الرئيس، عن امتنانه للجهود التي تبذلونها لتمكيننا من تنظيم عملنا والتوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال. ويساند وفدي بالطبع جهود الرئيس الرامية إلى تنظيم المشاورات التي يرغب في عقدها. غير أن وفدي لا يعتبر أنه قد تم الاتفاق على أن موضوع الألغام مناسب لمناقشته أو التفاوض بشأنه في مؤتمر نزع السلاح، وفي حالة عقد جلسة خاصة لأي جهاز مشاورات بشأن هذا الموضوع، فإن وفدي سيمتنع عن المشاركة فيها. فليس هناك أي دور للألغام في المؤتمر.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): إن وفدي يتفق تماماً مع رغبتكم في تعجيل عمل المؤتمر بحيث نتمكن من إجراء مفاوضات موضوعية بشأن الموضوعات المتفق عليها في القريب العاجل. غير أنه لا بد لي من الاعتراف بأن الاقتراح الذي عرضتموه في هذا الصباح بشأن الجدول الزمني للعمل في مشاورات غير رسمية يعقدها الرئيس هو إجراء لم يتم إبلاغنا به رسمياً ويتطلب في رأينا موافقة المؤتمر قبل أن نستطيع المضي وفقاً للخطوات التي اقترحتها.

وقد حدث في الجلسات العامة غير الرسمية التي عقدت على مدى الأسبوع الماضي، إذا كانت ذاكرتي دقيقة، أن أشار سفير الاتحاد الروسي إلى أنه يتعين علينا الالتزام بالنظام الداخلي للمؤتمر فيما يتعلق بإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل. وقد وجه الانتباه إلى المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من النظام الداخلي، التي تتعلق بإقرار جدول الأعمال السنوي وبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وبالأمر، اجتمعت مجموعة الـ ٢١، وبحث الوضع وأذنت لمنسقيها أن ينقل إليكم، سيادة الرئيس، موقف المجموعة. واعتقد أن ذلك الموقف قد

نقل إليكم في المشاورات الرئاسية. وحتى الآن لم يبلغنا منسق المجموعة بنتائج المشاورات التي عقدتموها أمس. وأرى أن الطريقة المناسبة هي أن يقوم منسقو المجموعات بإبلاغ مجموعاتهم، بحيث تنظر المجموعات في اقتراحكم، حتى يتبلور توافق في الآراء بشأن العملية التي سنتبعها، وبعد ذلك نستطيع أن نشرع في العملية المتفق عليها.

وبقدر ما يخص وفدي، سأؤكد أن الطريقة الصحيحة هي أولاً الاتفاق على جدول الأعمال السنوي للمؤتمر، ومتى تم ذلك، نستطيع عندئذ أن نحاول ونحدد المواضيع التي يمكن بشأنها إجراء مفاوضات هذا العام. إن وفدي يعلق أهمية أولاً على نزع السلاح النووي؛ ثانياً، تدابير الأمن السلبية؛ ثالثاً، نزع السلاح التقليدي على المستوى الإقليمي. تلك هي القضايا الثلاث التي قدمنا مقترحات محددة بشأنها. ونود أن نشهد مناقشتها. وليس لدي أي مانع من مناقشة أي مواضيع أخرى، إذ أن وفدي اتخذ مواقف واضحة وقاطعة بشأن كل من المواضيع التي تم اقتراحها. لكن اعتقد أنه لا بد أن نعمل وفقاً لنظامنا الداخلي وقواعد هذا النظام واضحة للغاية. ولنعمد أولاً جدول أعمالنا ثم ننظر في برنامج العمل. ولا بد أن يتم ذلك بالاتفاق في هذا المؤتمر.

السيد منير زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): أشكركم السيد الرئيس، وأؤكد لكم تعاوننا

الكامل معكم، لبداية أعمالنا على نحو يسمح بالتعجيل بمناقشة مختلف الموضوعات ذات الأولوية في مؤتمر نزع السلاح. السيد الرئيس، لقد سبق لوفد مصر أن أشار في المشاورات غير الرسمية إلى أنه يفضل وفقاً لقواعد الإجراءات، اعتماد جدول الأعمال أولاً. وقد أوضح وفد مصر، أنه يمكن مراعاة جدول الأعمال السابق، الذي انعكس في تقرير مؤتمر نزع السلاح، مع شطب البند الأول الخاص بحظر التجارب النووية، وإضافة أي بند آخر جديد، إلى هذا الجدول يحظى بتوافق الآراء، مع تخصيص بند مستقل لنزع السلاح النووي. أي بند جديد يحظى بتوافق الآراء، نحن لا نعارض أبداً على إضافته لهذا الجدول، ثم يعتمد الجدول. وحينئذ نعكف على مناقشة برنامج العمل، والأولويات التي يعكف مؤتمر نزع السلاح على مراعاتها في المفاوضات خلال هذه الدورة. أقول ذلك، وفي نفس الوقت الذي نرحب فيه بعرضكم القيام بمشاورات موسّعة، رغم أننا كنا نأمل أن تناقش هذا الموضوع، في إطار المجموعات الإقليمية ومجموعة الـ ٢١. واتفق في الرأي مع زميلي السفير منير أكرم، بأننا لم نحط علماً حتى الآن بمجريات الأمور، في المشاورات الرئاسية بالأمس.

إلا أن وفد مصر يرى أن ما تقترحوه من التشاور حول البنود التي أشرتم إليها، من حيث المبدأ، نحن لا نتحفظ على ذلك، إنما نتحفظ على الآتي. نتحفظ السيد الرئيس، على الفصل بين موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي. نحن نرى أن هذا البند يعتبر بند فرعي، تحت نزع السلاح النووي، أي أنه يمكن مناقشة الـ "fiss ban" أو الـ "cut off"، حظر إنتاج المواد الانشطارية تحت مختلف البنود الفرعية لنزع السلاح النووي. مثله مثل، ضمانات الأمن النووية ومنع الحرب النووية، ومنع سباق التسلح النووي، تعتبر بنود فرعية، خاصة وأن القرار الخاص بالمبادئ والأهداف الذي صدر عن مؤتمر مراجعة ومد معاهدة منع الانتشار النووي، أشارا إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية ضمن البنود المختلفة التي يجب العمل عليها في إطاره، ونحن نفسّر ذلك في إطار نزع السلاح النووي، كما أشار أيضاً إلى ضمانات الأمن لصالح الدول غير النووية، ضد استخدام أو التهديد باستخدام، الأسلحة النووية على أن ذلك يمكن أن يكون محل تفاوض في وثيقة دولية متعددة الأطراف، ملزمة قانوناً. كل هذا أشير إليه، باعتباره يدخل في إطار نزع السلاح النووي، وخير ضمان لصالح الدول غير النووية، هو أن نصل إلى عالم خالٍ من السلاح النووي. عندما نصل إلى عالم خالٍ من السلاح النووي، فلسنا في حاجة حينئذ، إلى التفاوض حول اتفاقية لتقديم الضمانات اللازمة لصالح

الدول غير النووية. هذا ما أردت أن أشير إليه، السيد الرئيس، إنما نحن على استعداد كامل للتعاون معكم في هذه الحدود، وفي هذا الإطار، والله يوفقكم، وسوف نتعاون معكم إن شاء الله، وشكراً.

السيدة غوس (الهند) (الكلمة بالانكليزية): يدهشني بعض الشيء أن هذه المناقشة تجري

بينما لا تزال الجلسة العامة الرسمية مفتوحة، ولكن مع ذلك، نظراً لأنكم أعطيتكم الفرصة لإبداء التعليقات، أود أن أعرض نقطتين بإيجاز شديد.

كما ذكر متحدثون آخرون من قبل، فإن هذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها رسمياً عن اقتراحكم. ولكن ليست هذه هي المرة الأولى بالطبع التي نعلم فيها أنكم تعتزمون إجراء مشاورات رئاسية غير رسمية، نوافق عليها، وأنكم ستعقدون هذه المشاورات فور انتهاء الجلسة العامة. لذلك نود أن ندرس الاقتراح ونناقشه. وكما قال سفير باكستان، فإن مجموعة الـ ٢١ التي اجتمعت أمس قد اتخذت موقفاً معيناً. واعتقد أن هذا الموقف ينعكس في الكلمات التي أدلىنا بها حتى الآن إلى حد ما. وأرى أن المجموعة بحاجة الآن إلى أن تبحث مرة أخرى قراركم باتباع نهج جدد، وعلى الأرجح أننا سنتفق معه تماماً. وقد لا توجد مشكلة في قبولنا له. لكنني أظن بكل إخلاص أن مجموعة الـ ٢١، إذ اتحدث عن مجموعتنا وحدها على الأقل لأنني لا أستطيع التحدث باسم المجموعات الأخرى، تحتاج إلى أن تسمع من المنسق ما الذي تقرر بالضبط، ما الذي أسفرت عنه المشاورات الرئاسية. وحينئذ يمكننا أن نخطو خطوة أخرى. وكما سبق لي أن ذكرت في الجلسة العامة غير الرسمية، فإن مسألة نزع السلاح النووي هي القضية التي تهمنا بالدرجة القصوى. وليست لدينا مشكلة إزاء مناقشة أي من البنود الأخرى المدرجة على قائمتكم التي أعلنت يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير. لكنني اعتقد أنه يلزم على الأقل بالاعتراف بالأولوية التي أعطتها مجموعة الـ ٢١ لنزع السلاح النووي. وأود أن اقترح عليكم أن تعطى الفرصة للمجموعات بعد فض الجلسة العامة الرسمية للاجتماع ومن ثم نعود إلى الاجتماع في مشاوراتكم الرئاسية غير الرسمية، بحيث يتوفر لنا بعض الوقت لنناقش فيما بيننا ما يجب عمله في وضع لا يعكس في الواقع المواقف التي كنا نتخذها حتى يوم أمس. وهكذا أود أن أعرض هذا الرأي ليس عليكم وحسب، وإنما لينظر فيه المؤتمر ككل.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للسفراء العديدين الذين طلبوا التحدث،

أود الآن أن أتحدث لتوضيح موقفي. إنني لا أشكو من منسق أي مجموعة شارك في المشاورات الرئاسية التي عقدت بعد ظهر أمس. لكنني أوضحت منذ البداية أنني أعتزم عقد مشاورات رئاسية مفتوحة، وأوضحت في المشاورات الرئاسية التي عقدت يوم أمس، في بداية تلك المشاورات، أنني أعتزم في إطار سلطة الرئاسة، أن أبت في مواضيع المشاورات ومواعيدها. ولكن فيما يتعلق بالمواعيد، فإنني قد أكون مرناً إلى حد ما. وبقدر تفسييري للنظام الداخلي والمفاهيم الأخرى المتعلقة بسلطة الرئيس، فإن الأمر يرجع إليه في تقرير عقد مشاورات بشأن البنود التي حظيت بأكثر اهتمام. وليست هذه جلسة عامة غير رسمية تخضع لموافقة المؤتمر، طبقاً للنظام الداخلي - على سبيل المثال المادة ١٩ من النظام الداخلي. إنها مشاورات رئاسية مفتوحة. أما فيما يتصل بمسألة جدول الأعمال السنوي، فإننا نود بالطبع بالالتزام باعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل على أساس جدول الأعمال، في مطلع الدورة السنوية. من هنا فإن عملية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال السنوي وبرنامج العمل لا تزال جارية. بيد أنني أود أن أناشدكم جميعاً، رغم أنني مرن تجاه مواعيد أو مشاورات رئاسية مفتوحة - أن تسمحوا لي أمارس قدر ما من سلطة الرئاسة، المحدودة في جوهرها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير ليدوغار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): حسناً، لقد سمعتم، سيادة الرئيس، تدعون على وجه التحديد، ليس في هذا الصباح وحسب، ولكن قبل الآن أيضاً أثناء فترة ولايتكم، إلى عقد مشاورات رئاسية مفتوحة أعتقد أنه يحق لكم تماماً بل ومن واجبكم متابعتها. ومثل هذه المشاورات لن تكون اجتماعات تؤخذ فيها قرارات. والمادة ٢٢ من النظام الداخلي، على ما أعتقد، واضحة تماماً. ولدينا بعض "قواعد" جدلية يمكن أن تكون أسباباً تجعلنا لا نفعل شيئاً هذا العام. واسمحوا لي أن ألقى نظرة على المادة ٢٢ التي تنص على أنه يجوز للمؤتمر أن يعقد جلسات غير رسمية بمشاركة خبراء أو بدون خبراء للنظر، حسب الاقتضاء، في مسائل موضوعية، إلخ. وأرى غرابة في أن البعض يقولون إننا تمكنا من اعتماد جدول أعمال أولاً ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عنه. إن علينا أولاً أن نعتمده، ومن ثم نستطيع التحدث عنه. إن معنى ذلك أنه لا يوجد توافق مباشر في الآراء بشأن ما الذي سيكون عليه جدول الأعمال. وأرى أن علينا أن نتحدث عنه، وأرى أنني فهمت أن ذلك ما تحاولون عمله. لماذا ينبغي أن تدفع بقية بنود مؤتمر نزع السلاح ثمن التأخير عند هذه النقطة الهامة في عملنا بسبب مشكلات تنسيقية داخل إحدى المجموعات؟ هل أصبحنا على قدر من الضخامة والثقل يتعين معه أن ينقضي أسبوع كامل بين الوقت الذي يقول فيه الرئيس شيئاً والوقت الذي ينتقل فيه ذلك إلى الأعضاء الآخرين؟ ما هي مشكلة اجتماعات يوم الأربعاء حتى ينقضي أسبوع كامل قبل أن يبلغ أي شيء؟

وفيما يتعلق بملاحظة أنه لا يوجد توافق في الآراء في هذا المؤتمر بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، أود أن أشير إلى أنه لا يوجد توافق في الآراء في هذا المؤتمر بشأن ما يسمى "نزع السلاح النووي". ويعارض وفدي، مثل وفود أخرى، أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بنزع السلاح النووي. غير أنني لا أتصور أن أتغيب ولو دقيقة واحدة عن جلسة عقدونها عن الموضوع لأنني أظن أن ذلك غير لائق، ومعطل وغير عملي. لذلك، فإنني سأحضر بالطبع الجلسة التي ذكرتم أنكم ستعقدونها عن موضوع نزع السلاح النووي.

السيد وانغ (الصين) (الكلمة بالصينية): أولاً، سيدي الرئيس، أود أن أعذر لكم. إن وفدي لم يكن مستعداً أصلاً للإدلاء ببيان في هذه الجلسة العامة الرسمية. غير أنه نظراً لأن وفدي لا يزال في انتظار تعليمات من بلدي، فإننا لا نستطيع أن نستفيد من الفرصة التي أتاحتها الجلستان العامتان غير الرسميتين السابقتين لتوضيح موقف وفدي من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن أوضح موقف وفدي، أود أن أؤكد نقطة هي أن الحكم الأساسي في إجراءات مؤتمر نزع السلاح هو الحكم المتعلق بتوافق الآراء. ووفقاً للمادة ٢٢، يستطيع المؤتمر أن يعقد اجتماعات بشكل مختلف. والفاعل في الجملة السابقة هو "المؤتمر". أي أنه إذا التزمنا بالمادة ٢٢ بدقة، فإن ذلك يعني أن الأمر متروك للمؤتمر ليقرر الاجتماعات التي يعقدها بخلاف الجلسات الرسمية.

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة أمامنا، يود وفدي أن يدلي بالتعليقات التالية: أولاً، أننا لا نعارض امتيازات الرئيس أو سلطته. وفيما يتعلق بشكل المشاورات غير الرسمية التي اقترحها الرئيس، لا يشير وفدي أي اعتراض. غير أنه لا بد لي من ذكر أنه أثناء مشاورات أمس التي عقدها منسقو المجموعات

أوضحنا بشكل تام أن وفدي لن يستطيع أن يوافق على قصر مناقشاتنا على ثلاثة مواضيع فقط. ونحن نعتقد أن الرئيس نفسه هو الذي اختار المواضيع الثلاثة. وإلى جانب ذلك، لا نظن أن نهج دراسة كل موضوع على حدة أسلوب فعال لحل مسألة جدول الأعمال. فإذا كانت هناك رغبة حقيقية لدى الأطراف المعنية لتمكين مؤتمر نزع السلاح من بدء أعماله هذا العام بسرعة، فإنه يتعين الالتزام بالنظام الداخلي، بمعنى أنه يتعين حل مسألة جدول الأعمال وبرنامج العمل وكذلك الجدول الزمني للأنشطة، بما في ذلك الترتيبات التنظيمية في آن واحد معاً. وإلا، فإنه حتى لو توصلنا إلى نوع من الاتفاق بشأن بند أو بندين في هذا المحفل، فإن مؤتمر نزع السلاح سيظل غير قادر على بدء أعماله، لعدم استيفاء الشروط الإجرائية.

وفيما يتصل بالبنود المحددة من جدول الأعمال يتمثل موقف وفدي فيما يلي: يرى وفدي أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجناً مخصصة لضمانات الأمن النووي وكذلك لمسألة الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بالشفافية في مجال الأسلحة لن تكون هناك حاجة إلى إنشاء لجنة مخصصة. وستتاح لنا فرصة أخرى لشرح أسباب موقفنا. وبشأن مسألة الألغام البرية لا تزال حكومتي تجري مناقشات شاملة. وإلى أن تتخذ حكومتي قراراً نهائياً لن يتمكن وفدي من إلزام نفسه بأي شكل.

السيدة بوجوا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس: لقد استمعت باهتمام إلى

اقتراحكم وإلى الكلمات التي ألقاها المتحدثون الذين سبقوني. وقد كانت هناك كلمات كثيرة مقنعة. وصحيح أنه يفضل من الناحية المثلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال قبل الشروع في مناقشة مواضيع محددة. وصحيح أيضاً أنه سيكون من التشاور مع بعض الشركاء، أيضاً قبل تبادل الآراء بشأن مواضيع محددة. كما أنه صحيح أنه ليس بالضرورة أن تكون لدينا جميعاً نفس الاتجاهات بشأن المواضيع الثلاثة التي ذكرتموها، علماً بأنها لا تستبعد بعضها بعضاً. وأخيراً، فإنه صحيح أيضاً أن مفهوم نزع السلاح النووي يغطي عدداً كبيراً من المواضيع، من بينها بعض المواضيع التي قدمت هنا اقتراحات لدراستها من جانب بعض الوفود. والواقع أنه صحيح أيضاً أنها تغطي أيضاً فكرة التفاوض بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى على وجه التحديد. ومجمل القول إنني أعتقد أن جميع الملاحظات التي عرضت تستند إلى نهج منطقي ومعقول تجاه الوضع. بيد أن وفدي يرى أنكم اتخذتم، سيادة الرئيس، مبادرة ممتازة.

ينبغي ألا نخدع أنفسنا. فهناك فيما يتعلق بالإجراءات عدة وسائل للتفسير، ومع أنه صحيح أنه يجب علينا اعتماد جدول الأعمال بتوافق الآراء، فإنه صحيح أيضاً أنه من حق الرئيس، ولا سيما عندما يجد نفسه أمام موقف صعب كالذي نواجهه الآن، أن يجري مشاورات مفتوحة أمام الجميع، وهو ما يعني أن الذين لا يرون المشاركة فيها غير ملزمين بذلك. وصحيح أيضاً أننا نود أن نتشاور مع شركائنا، لكن معروف حتى الآن أن الدول، وليست المجموعات، هي الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وصحيح أيضاً أنه قد يتعين علينا القيام بمزيد من الأعمال قبل أن نلزم أنفسنا بمناقشات محددة، لكن أميل إلى الاعتقاد بأن الوفود المجتمعة في هذه القاعة لديها من المعارف الجادة عن المواضيع التي ذكرتموها ما يكفي بما يجعلها قادرة على الموافقة على مناقشتها، على ما يبدو شريطة أن تكون المناقشات غير رسمية ولا تلزمها بقبول أي إجراء بعينه أو حتى أي نهج موضوعي قد لا تتفق معه بلدانها في نهاية المطاف. وأعتقد شخصياً أن المواضيع الثلاثة التي ذكرتموها - التي كما ذكرت من قبل لا تستبعد المواضيع الأخرى - تتسم بأفضلية كبيرة في هذا الموقف المتأزم الذي نحن فيه الآن.

وبعد الاستماع إلى مختلف الكلمات التي أُلقيت في الجلسات العامة منذ بدأنا عملنا يمكننا جميعاً أن نلاحظ - وهذه حقيقة إحصائية - أن هناك ثلاثة مواضيع تبرز في النهاية من جميع هذه الكلمات، وإن تباينت كثيراً فيما بينها. وفي الوقت نفسه، نستطيع في الظروف الحالية التي نمر فيها بفترة تعطل أن نقول إنه ليس من الخطأ أن نتفق على قضاء بضع ساعات، ولو بشكل ارتجالي، في تبادل للآراء فيما بيننا دون إعداد أي تقرير أو محاضر موجزة أو التزام من جانبنا، في مناقشة قد تترك جانباً مع بعض الحظ لغة الصياغات الرسمية. وهذا هو السبب الذي يجعلنا، وأنا أتحدث عن نفسي، بل وحتى إذا كان ينبغي لنا، كما ذكرتم، أن نجد قدراً من المرونة فيما يتصل بالجدول الزمنية، إذا كانت تلك هي المشكلة بالفعل، فإن وفدي مستعد تماماً للمشاركة في هذا الجهد الذي تقترحه، ولا سيما لأن المواضيع الثلاثة التي ذكرت تشترك في نقطة عامة هي أن المواضيع كلها، بدرجات مختلفة، قدمت بشأنها مقترحات، يختلف وضعها بالطبع، لأنه لو أخذنا طرفي النقيض نجد وضع مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية، التي كانت موضوع مناقشة بالفعل جرت في هذا المحفل، وموضوع تقرير وموضوع ولاية تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء، ونجد الفكرة الجديدة التي قدمها الوفد البريطاني كمبادرة وطنية، والتي يؤيدها وفدي، والتي تنادي بإنشاء لجنة مخصصة لها ولاية تتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد. إن هناك اختلاف في وضع كل مسألة من المسائل الثلاث، لكن الموقف يظل كما هو، أنه يعرض علينا الآن نوعان من العمل التحضيري لمناقشتنا، والأمر نفسه صحيح أيضاً فيما يتعلق ببرنامج العمل، الذي لا يتحمس له وفدي بالضرورة تماماً، كما تعلمون، ولكنه لا يزال مستعداً لدخول مناقشات بشأنه. وعلى أي حال، فإنني أود أن أشكركم على الجهد الذي تبذلونه لمحاولة إخراج مناقشتنا من الحفرة، وأن أقول لكم، بقدر ما يتعلق الأمر بوفدي، وحتى إذا لم تمكننا هذه المحادثات غير الرسمية من التوصل إلى نقطة يمكن عندها استئناف أعمال مؤتمرننا، إننا سنشارك بكل نية حسنة.

السيد راماكرا (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): أود، سيادة الرئيس، مثل المتكلمين الآخرين، أن أشكركم على جهودكم لمحاولة إيجاد وسيلة لتمكين هذا المؤتمر من التحرك إلى الأمام في وقت يتعين عليه فيه أن يبت فيما يجب التركيز عليه بعد المفاوضات التي أنجزناها. وقد أعلنتم منذ يومين على ما أعتقد أننا سنجري اليوم بعد هذه الجلسة العامة مشاورات غير رسمية تحت إشرافكم. ونحن لا نزال - كما ذكرنا بذلك السفير غوس منذ وقت قصير - في الجلسة العامة، وهو شيء غير عادي بعض الشيء. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك يوفر الشفافية اللازمة، التي يحبها وفدي كثيراً كما تعلمون. وهكذا يستطيع الآخرون رؤية الصعوبات الحقيقية، وما الذي نواجهه.

إنني أعتقد سيادة الرئيس أنكم عندما قبلتم رئاسة المؤتمر خلال هذا الشهر، ليس وفقاً للنظام الداخلي وحسب، ولكن أيضاً وفقاً للممارسة المعمول بها هنا منذ فترة طويلة، كان من المتوقع أنكم ستجرون مشاورات. كان من المتوقع إجراء مشاورات بشأن كيفية إمكان الاتفاق على العمل المقبل. ويمكنكم عمل ذلك بعدة وسائل، وقد فعلتم ذلك أثناء فترة ولايتكم. وأجريت مشاورات ثنائية. وتقترحون الآن التشاور في مجموعات كما يحدث في جميع المشاورات غير الرسمية المفتوحة. وهذا يدخل بالكامل، كما ذكرتم، في إطار صلاحياتكم. والواقع أن الأمر هو أكبر من ذلك: إنه مطلوب منكم، أنه يتوقع أن تفعلوا ذلك. وبالأمر، أثناء المشاورات الرئاسية، التي حدث أنني حضرتها لأنه تصادف أنني كنت آنذاك منسق المجموعة الغربية، أعلنتم كيف ستواصلون إجراء مشاوراتكم. وأظن أننا قلنا إننا تحت تصرفكم. ولم يتخذ أي قرار كما أنه ليس من الضروري اتخاذ قرار. لم يتخذ أي قرار بالأمر، وأقول هذا لمن لم يعلموا ذلك بعد، لأنكم أبلغتمونا بصورة مبدئية بما أعلنتموه اليوم في الحقيقة، وهو ما يعني، بقدر ما أظن أننا سنخصص بعض الوقت خلال يومين في الصباح وبعد الظهر لنجري مشاورات غير رسمية مفتوحة، وهكذا فإن كل واحد حر في أن يحضر أو

لا يحضر، لمناقشة مواضيع حظر إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، والألغام البرية ومسائل أخرى. وكما فهمت، هناك أيضاً اهتمام بمناقشة مسائل أخرى. وأعتقد أنكم قررت ذلك بطريقة حكيمة جداً وعملية جداً لأنني أعتقد أنه لا بد أن يتوفر لنا قدر من الوضوح في أذهاننا لما نتحدث عنه في كل من هذه المسائل قبل أن نستطيع الاتفاق على جدول أعمال وبرنامج عمل، وهو أمر مرغوب في الواقع. وهكذا فإنه لا يوجد في كل ما اقترحتموه أي تعارض مع إجراءات المؤتمر الراسخة، وأمل أن يكون ذلك من قبيل سوء الفهم الذي يمكن إزالته.

إنني أود أن أشجعكم على مواصلة المشاورات. وأظن أننا تحت تصرفكم الآن. ولا أظن أنه سيكون هناك أي قيد على المواضيع في هذه المشاورات. والمواضيع التي ذكرتموها بالاسم تبدو قريبة من قلوب الكثيرين، لكن بعض المواضيع الأخرى قريبة جداً لآخرين. وقد سمعت سفير باكستان يقول إنه مهتم بوجه خاص بمسألة نزع السلاح الاقليمي؛ وأتذكر أن آخرين قالوا "حسناً، ما الذي يعنيه ذلك بالفعل؟". وهكذا لا أظن أنه يتعين علينا هنا أن نستوضح ما الذي يدور في تفكير أحدنا قبل أن نتمكن في الواقع من وضعه في جدول أعمال. ونظن أنه ينبغي لنا أن نفهم هذه الأشياء، وينبغي أن نكون قادرين على تجنب سوء الفهم. وأتذكر فيما يتعلق بنزع السلاح النووي أن زميلي من المغرب، السفير بن جلون - تويمي قال منذ يومين إن نزع السلاح النووي يعني أشياء كثيرة بالنسبة لكثير من الناس، وهكذا قد تكون هناك حاجة إلى توضيح المسألة وما الذي يدور في ذهننا عندما نتناول هذا الموضوع في هذا المحفل. لذلك فإن الطريقة العملية الوحيدة، إذا كنا نريد بالفعل التقدم إلى الأمام، هي الدخول في عملية المناقشات غير الرسمية، وبالطبع، فإنكم ستواصلون مشاوراتكم الثنائية. هذا هو المتوقع منكم كما قلت، وإن كان في مقدوركم بالطبع تجنب بعض الوقت أيضاً، لإجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة، فإذا ما اعترض هذا الوفد أو ذاك على ذلك مبدئياً - الأمر الذي سوف يبدو عجباً في ظني - فله بالطبع ألا يحضر مشاوراتكم. واعتقادي أنكم تسلكون السبيل الصحيح وليس هناك في الواقع شيء أكثر من ذلك يدور بخلدني فأقوله. أتمنى لكم حظاً طيباً في مسيرة مشاوراتكم التي أنطلق إليها.

الرئيس: أشكر السفير رامكر حقاً على كلماته المشجعة. وأعطي الكلمة الآن للسفير دي إيكازا من المكسيك.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية): أعتذر عن تناول الكلمة مرة أخرى سيدي الرئيس. وأنا أفعل ذلك لأنه حدث في بياني السابق، حينما فوجئت بالاقترحات التي أبديتها، أن تحدثت بلهجة قاطعة مما حدا ببعض زملائي إلى الظن بأنني أتعمد أن أكون فظاً. وأود أنؤكد لهم هنا أن ذلك ليس قصدي. وأنا لن أحضر المشاورات التي تجري بشأن الألغام في الأسبوع المقبل، ولن أحضر أية اجتماعات أخرى كذلك، لأنني لن أكون في جنيف، وإنما في المكسيك، هذا أولاً. بيد أن الاقتراح الذي تطرحونه علينا في هذه الجلسة، والذي سوف يسجل رسمياً، يثير لي صعوبة.

فأنتم تقولون إننا سوف نعقد ثلاث مشاورات رئاسية مفتوحة، ثلاث جلسات مستقلة بصدد مواضيع محددة هي - المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، والألغام. وأنا عندما أنظر إلى الإطار الإجرائي الذي نعمل بموجبه أرى أن المادة ١٩ تقول لي إنه لا بد من موافقة المؤتمر على ترتيبات العمل في المؤتمر، وأرى أن للمؤتمر بموجب المادة ٢٢ أن يعقد جلسات غير رسمية للنظر في مسائل موضوعية وفي تنظيم العمل،

وأنا أفترض أن ذلك يعني مسائل موضوعية تدخل في نطاق اختصاص المؤتمر. وأنتم تطرحون اقتراحاً اجرائياً إذا التزمت الصمت حياله فإن ذلك يعني موافقتي تلقائياً على الشروع في العمل بشأن المواضيع الثلاثة. وهذا يلزمي بأن أدرس المواضيع الثلاثة، وأن أرى أن نزع السلاح النووي مدرج على جدول أعمالنا منذ سنوات عديدة، بل وكان مدرجاً في البند ٢ من جدول أعمال العام الماضي. وليس لدي مشكلة بالطبع في أن تعقد جلسة غير رسمية للتحديث فيها عن شيء كان مدرجاً على جدول أعمالنا منذ زمن بعيد. وأنتم تقولون لنا إن الجلسة الثانية سوف تخصص للمواد الانشطارية، وهناك وثائق لهذا المؤتمر تقول لنا إنه كان هناك في الماضي آلية مؤسسية معنية بهذا الموضوع؛ بل أن هناك تقريراً مؤرخاً في عام ١٩٩٥ يتضمن مشروع ولاية. أنا لا أجد أية صعوبة في عقد مشاورات غير رسمية أو رسمية أو من أي نوع كانت تودون عقدها بشأن موضوع مدرج في جدول أعمال المؤتمر منذ وقت بعيد جداً. ولكنكم تقولون لي إننا سوف نتكلم عن الألغام في جلسة خاصة وأنا أسأل: منذ متى كان هذا الموضوع مدرجاً في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح؟ وإذا كان هذا الموضوع لم يدرج البتة في جدول أعمال المؤتمر، فهل سنجبر إذن على قبوله؟

إنني أؤيد جهودكم يا سيدي. ولو لم تخني الذاكرة فلقد كنت أنا الذي أقترح، في الجلسة غير الرسمية الأولى، أن تكون هناك مشاورات رئاسية مفتوحة. وليس لدي صعوبة تمنعني من قبول مشاورات تغطي جدول الأعمال وبرنامج العمل، ولكن إذا كان سوف يسجل رسمياً أن المشاورات سوف تعقد بشأن بنود محددة، فليكن واضحاً تماماً أنه ليس هناك اجماع على أن الألغام تشكل جزءاً من جدول أعمال المؤتمر. إذا كان ذلك واضحاً لكم تماماً يا سيدي، فأنا تحت تصرفكم.

السيد مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة

بالانكليزية): أود ببساطة أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أزجوا إليكم الشكر ياسيدي الرئيس، على اقتراحاتكم، وأهنتكم على جهودكم البناءة والحاسمة لمواصلة السير في هذا السبيل. وأنا لا أكاد أصدق حقيقة أن يكون هناك شخص ينكر حق الرئيس في عقد مشاورات، ومع ذلك فإن هذا هو ما يبدو أننا بصدد الآن.

لقد كان ممثل ميانمار الموقر هو رئيس المؤتمر في بداية العام الماضي فيما أذكر، وقد عقد مشاورات مع جميع الأعضاء، وكانت هذه المشاورات في ظني ذات نفع كبير، وكان نتيجة ذلك العمل أننا استطعنا المضي في أعمالنا. وواضح أن الأمر أصعب نحواً ما هذا العام لأن لدينا أعضاء أكثر الآن تستغرق مشاوراتهم جميعاً كلاً على حدة وقتاً أطول، ولذا فأنتم تقترحون اختصار الطريق، في تقديركم، بعقد مشاورات غير رسمية في القاعة الأولى. ثم التبس الوضع فيما يبدو لأن بعضهم بدأ يتكلم عندئذ عن عقد جلسات، بل واستفحل الأمر لأن البعض اقترح - وكان طارح الاقتراح فيما أذكر مدخناً للسيجار واثقاً من قدرته على ملء هذه القاعة بنفسها بدخانها - بأن ننتقل إلى حيث نحن هنا. واقترح أيضاً أن توفر تسهيلات الترجمة الفورية، ولكن ذلك لا يغير من طبيعة المشاورات. وقد سبق للسفير ليدوغار أن قال إن أحداً لم يشير بأن تكون هذه الجلسات رسمية، وأن تكون جلسات يتخذ فيها قرار أن الأمر يتعلق بمشاورات رئاسية، وكما أقول، لا اعتقد أن هناك من يملك إنكار حقكم في عقد هذه المشاورات. ويبدو أن هناك اعتراضاً على ما قلتموه من أن لديكم انطباعات، تخلف عن المناقشة التي جرت بيننا، بوجود ثلاثة مواضيع هيمنت على تلك المناقشة.

وقد قال عدد من الوفود إنه ينبغي لنا أن ننشئ لجنة مخصصة، كما سبق واتفقنا على ذلك، تعنى بحظر إنتاج المواد الانشطارية. ولقد كنتم على صواب حين قلتم إن هناك عدداً من الوفود يعتقد أنه ينبغي

أن يكون لنزع السلاح النووي الأولوية، وأيضاً عدداً من الوفود تكلم عن الألغام البرية. ولكنكم لم تقولوا إنكم سوف تقتصرون في المشاورات على هذه المواضيع الثلاثة. واعتقد أنه كان واضحاً، كما قال سفير هولندا الموقر، إنه في الإمكان، إذا رغب في ذلك، إعادة سلفه والدعوة إلى عقد لجنة مخصصة للأسلحة الإشعاعية، وليس هناك ما يمنع ذلك أيضاً. وكان بإمكانكم أن تقولوا أيضاً، وهذه نقطة أثارها سفير فرنسا الموقر، إن هذه هي المواضيع الثلاثة التي قدمت بصدها مقترحات محددة بإنشاء لجان مخصصة. وكان هناك اقتراح محدد بإيجاد لجنة مخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وكان هناك اقتراح محدد قدمته مجموعة الـ ٢١ بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي - وأنا لا أدعي أن لهذه اللجنة نفس المركز - ولكن كان هناك اقتراح فرنسي - بريطاني بإنشاء لجنة مخصصة للألغام البرية المضادة للأفراد. وهذه، فيما اعتقد، مقترحات رسمية. وكان الاعتراض أن الألغام البرية ليست مدرجة في أي مكان، ولا حتى في جدول الأعمال. على أنني أريد أن أقول إنه إذا رغب المرء في أن يقول رأياً في هذه النقطة، فبإمكانه أن يفترض إمكان معالجتها في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، على نفس النحو الذي اتفق بموجبه على معالجة مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية - التي لم تذكر هي الأخرى بذاك الاسم في جدول الأعمال - في إطار البند ٢ من جدول الأعمال.

ولكنني سأعود إلى نقطة البدء: لا أحد ينكر بالتأكيد حقكم في عقد مشاورات. وقد أشرتكم إلى أنكم سوف تعتمدون حرصاً على الوقت إلى مشاوراتنا جميعاً معاً. ووافقتكم، عملاً على راحة الوفود، على أن يكون ذلك في قاعة كبيرة يسمح فيها بالتدخين. ووافقتكم، عملاً على راحة الوفود، على توفير الترجمة الفورية. إن كل ما اقترحتموه، طبقاً لمسؤولياتكم - لا حقوقكم فقط - إنما مسؤولياتكم، هو التشاور. وأنا اعتقد حقاً أن هذا المؤتمر قد انتهى إلى مستوى عبثي جديد. فنحن لم نستطع الاتفاق على جدول أعمالنا، ولم نستطع الاتفاق على برنامج عملنا، ولم نستطع الاتفاق على إنشاء هيئات فرعية، ونحن لا نستطيع الآن الاتفاق على السماح لكم بعقد مشاورات.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أقول لهذا النفر من زملائنا الذين تحدثوا

عن العبثية أن أبسط الطرق لتفادي العبثية هو الالتزام بنظامنا الداخلي. إن هذا النظام واضح غاية الوضوح. ومتى تمسكنا بنظامنا الداخلي واستمررنا في ذلك، فلن تفقد قدمنا الطريق. إن الجهد الذي يبذل لإشاعة اللبس فيما هو واضح هو الشيء الذي يحير وفدي. نحن في غاية الوضوح. دعونا نتفق على جدول الأعمال. ليس هذا بالأمر الصعب، نحن لدينا جدول أعمال من العام الماضي، ولدينا ورقة من جانبكم سيدي الرئيس. والذي نشير به هو ما يلي: دعونا نتفق على جدول الأعمال. فإذا ما اتفقنا على جدول الأعمال، وعلمنا ما هي البنود التي سوف يعالجها هذا المؤتمر في عام ١٩٩٧، فسوف نكون في موقف يتيح لنا أن نقرر كيفية معالجة هذه البنود، هل عن طريق إنشاء لجان مخصصة، أو تعيين منسقين خاصين، أو آليات أخرى مما هو متاح لهذا المؤتمر. وينبغي لنا أن نقدر لكل خطوة وقتها في هذه العملية. علينا أن نتفق على جدول الأعمال وفقاً للمادة ٢٧. ثم علينا أن نتفق على إنشاء آليات التفاوض، أي، وضع برنامج عملنا وفقاً للمادة ٢٨. وهاتان المادتان واضحتان. ولا اعتقد أنه ينبغي لنا الالتفاف حولهما.

نحن لا نتحدى سلطة الرئيس في الدعوة لعقد مشاورات غير رسمية. لقد ذكرتم، كما قيل، إنكم سوف تعقدون مشاورات غير رسمية في الأسبوع الماضي، ولكنكم ذكرتم ذلك في جلسة غير رسمية. وعندما تطرحون هذا الاقتراح في الجلسة العامة وتعلنون أنكم سوف تجرون مشاورات تركز لثلاثة مواضيع، هنا يثور التساؤل: هل هذه المواضيع مدرجة في جدول أعمالنا؟ والجواب على ذلك: ليس بعد. لم تدرج بعد في جدول أعمالنا. لا بد لنا من الاتفاق على تلك المواضيع، وربما غيرها، وإدراجها في جدول أعمالنا، ومتى

أدرجت في جدول أعمالنا فسوف نكون وقتذاك في وضع يسمح لنا بالتشاور وبالاتفاق على طرائق التفاوض بصدد تلك القضايا. ليس بإمكانكم اختصار الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤتمر. هذه هي النقطة البسيطة التي نحاول إبرازها. نحن لا نحاول أن نكون أفضاضاً معك يا سيادة الرئيس. ولا نحاول تأخير الأعمال. بل على العكس، فأنا أرى أن أولئك الذين يرغبون (كما قلت) في إشاعة اللبس فيما هو واضح هم الذين يؤخرون عمل هذا المؤتمر. لا تدعوا الأمر يلتبس علينا. نحن نعرف ما الذي يتعين علينا عمله. لكم، أيما ما كان الأمر، أن تدعو لعقد مشاورات غير رسمية، ولكن فضلاً لا تذكروا هنا ما سوف تدور حوله هذه المشاورات من بنود، لأنه ليس هناك بنود مدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر لعام ١٩٩٧. هذه حقيقة. دعونا إذن نجري مشاورات غير رسمية. دعونا نخوض في هذه المشاورات غير الرسمية بعقل متفتح، دون مواضيع محددة سلفاً. وعند ذلك سوف نناقش أولاً جدول أعمالنا، ثم بعد طرائق عملنا، وبرنامج عملنا. هذا هو مطلبنا. نحن على استعداد لإجراء مشاورات غير رسمية. ولسنا على استعداد في هذه المرحلة للاتفاق على بعض البنود دون البعض.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، لعلمكم تذكرون

أنتم والزملاء الذين حضروا المشاورات الرئاسية أنه عندما طرح هذا الاقتراح البارحة بعقد مشاورات في الشكل الذي ذكرتموه اليوم، كانت لنا تساؤلات عن الفائدة من الصيغة المقترحة، وربما داخلنا نوع من الخشية فيما إذا كان من المجدي الاستمرار في مناقشة هذه القضايا المتنوعة على استقلال، في اجتماع غير رسمي، وفيما إذا كان سترتب على ذلك إطالة المناقشات حول جدول الأعمال وبرنامج العمل، هذا في الوقت الذي أبدت فيه بالفعل آراء بعدد ألوان الطيف بعد جلسات رسمية وغير رسمية عقدناها، ولعل المواقف التي تتجه أكثر من غيرها صوب طرفي الطيف أوضح من أن تذكر. أليس أقرب إلى المنطق وأجدي أن نحاول التركيز على تلك المجالات، ونحاول الشروع في العمل من أجل تبين كيفية إمكان العثور على اتفاق يستند إلى أسس نأمل أن تقع في منتصف الطيف أو تجاه هذا أو ذاك الطرف منه؟

وأيما ما كان الأمر، فقد أعرب الرئيس عن رأيه في المنحى الذي يعتزم سلوكه وهو يأمل - وأنا أقدر له قوله الصادق في رأيي - أن يستطيع من خلال ذلك البدء، ربما في البحث عن سبل للعثور على اتفاق.

وعلى أية حال، فبقدر ما كان لدي مخاوف بصدد جدوى تمديد هذه الجلسات بالصورة التي اقترحت، فإن لدي اليوم فيما أظن مخاوف أيضاً بصدد جدوى استمرار هذه المناقشة والمداولة هنا في هذه الجلسة العامة الرسمية. وأتساءل ما إذا لم يكن من الأفضل في هذه المرحلة تعليق الجلسة لمدة ١٥ دقيقة تجرى خلالها مشاورات ثم نعود بعدها إلى الجلسة العامة الرسمية.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير الناصري. هل هناك أية وفود أخرى ترغب في

تناول الكلمة. أشكركم شكراً جزيلاً على التعليقات والملاحظات التي أبدتها ذلك العدد الكبير من الوفود حول هذه المائدة، التي أراها كلها سليمة بوجه أو بآخر. وبما أن السفير ناصري قد ذكرني بالمسألة التي أثارها البارحة في المشاورات الرئاسية، فلتسمحوا لي بأن أرد على ذلك بإيجاز شديد.

نعم، صحيح أن السفير ناصري تساءل عن جدوى أو فعالية إجراء هذه المشاورات الرئاسية غير الرسمية، وقد أجبته بأن هذه هي خطتي التي أمتلكها بموجب سلطتي، ولكنني لا أرغب في استباق نتائج هذه المشاورات الرئاسية غير الرسمية. وأياً ما كان الأمر، فأنا لم أقصد إثارة مداولة ساخنة في الجلسة العامة بصدد الخطة التي وضعتها. كان قصدي وقتها إعلامكم بالخطة التي رسمتها والتي سبق أن أعلمتكم بها عن طريق منسقي المجموعات. على أن هذه المناقشات كانت على أية حال مفيدة للغاية، وأود أن أوضح، مرة أخرى، أنني أوضحت منذ يوم الثلاثاء فصاعداً أن وقائع الجلسة غير الرسمية ستظل قائمة حتى نستطيع العودة إليها متى نشأت حاجة إلى ذلك، وأود الآن أن تعلموا أنني اعتزم إجراء سلسلة من المشاورات الرئاسية غير الرسمية المفتوحة.

لقد أشارت وفود عديدة إلى المادتين ١٩ و ٢٢ بشأن إدارة أعمال المؤتمر. وأنا أتكلم عن سلطة الرئيس. وعلى قدر فهمي وتفسيرتي لها، فإن الرئيس يملك سلطة إجراء مشاورات بمبادرة منه يمكن أن تأخذ شكل مشاورات ثنائية، وأحياناً شكل مشاورات عديدة الأطراف، أو مشاورات غير رسمية مفتوحة. والأمر هنا أمر اختيار. وأنا أذكر أن سفير باكستان أشار إلى أنه لا يوجد حتى الآن جدول أعمال يتيح للرئيس إجراء مشاورات غير رسمية. ولكننا لا نتحدث عن جدول الأعمال الرسمي، الذي لم يعتمد بعد. أنا اتحدث عن المشاورات الرئاسية غير الرسمية. وقد استند اختياري للبنود التي اقترحتها إلى تقييمي وتقديري لتواتر وكثافة الملاحظات والبيانات التي أدلت بها وفود وفيرة العدد عن هذه البنود الثلاثة، وإن كنت قد أوضحت، مرة أخرى، أن الباب لا يزال مفتوحاً أمام أي بنود أخرى. وفيما يتعلق بجدول الأعمال السنوي: نعم، لقد بذلت قصارى جهدي، في اخلاص تام للنظام الداخلي، لكي نحاول في بداية أية دورة سنوية لمؤتمر نزع السلاح اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل السنويين. لقد بذلت جهوداً كثيرة جداً ولا تزال عملية التوصل إلى توافق في الآراء على جدول الأعمال السنوي مستمرة. ودعوني أستعير التعبير العربي فأقول "إن القافلة تسير". هذا هو الوضع فيما أرى. وقد قلت في بداية مناقشتنا حول هذا الإجراء بالذات أنني سوف أكون مرناً نحواً ما فيما يتعلق بالتوقيت.

بعد كل هذا الذي قلته، أشير بأن تعقد أولى المشاورات الرئاسية غير الرسمية المفتوحة في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم ليتسنى لكم بعض الوقت للاستجمام بعد الغداء، وأذكركم مرة أخرى بأن الأمر يتعلق بمشاورات رئاسية غير رسمية مفتوحة. هذا وسوف تكرر هذه المشاورات لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ثم تكرر دورة كاملة أخرى لنزع السلاح النووي، ودورة أخرى للألغام البرية. وقد تطول الجلسات أو تقصر، بحسب الوقت اللازم للاضطلاع بمشاوراتي الرئاسية غير الرسمية التي ستظل مفتوحة.

وسوف تعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس الموافق ١٣ شباط/فبراير في الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥